

خاصاً من أقسام الكلام أسماء (الخالفة) . ولم نرتض تأصيل النحاة لميعة (أفعل به) ، لأنه تأصيل لا أصل له في اللغة وليس مطابقاً لواقع الاستعمال اللغوي . ولقد وضع النحاة شروطاً للفعل الذي يصاغ على (ما أفعله) أو (أفعل به) وهو شرطٌ مبنيةٌ على استقرار ورود هاتين الميقتين في كلام العرب ، وقد علمنا لوجود هذه الشروط تعليلاً لغوياً يمسُّ واقعَ الاستعمال، ويبعدُ عن الفلسفة والمنطق ، وقد نقلنا في تعليّلنا لهذه الشروط بعضَ أقوالهم فسي ذلك .

ويبقى بعد ذلك بابُ الاستثناء ، وفيه أفعالٌ غيرُ متصرفة وهي ليس ولا يكون - وقد تناولناهما في أول هذا البحث في باب كان وأخواتها - وعدا وحاشا . وهذه الأفعال لها معانٍ كثيرةٌ ، وبعضُ المعاني له صلةٌ بالاستثناء فهي تدلُّ - فيما تدلُّ - على المجاوزة أو البعد أو الترك ، وهو ما يتفق مع معنى الاستثناء ، وهي في ذلك غيرُ متصرفة لخصوصيتها بمعنى واحد وهو الاستثناء .

على أن هناك أفعالاً أخرى غيرَ متصرفةٍ أو شبه متصرفةٍ لا تتدرجُ تحت باب من أبواب النحو :

من هذه الأفعال الفعلان وَدَرَ وودَعَ ، فالمستعملُ منها الأمر والمضارع ، أما الماضي فلم يستعمل ، فهما شبه متصرفين من ناحية الاستعمال ليس غير ، إذ إنَّ القياسَ لا يابى مجيء الماضي أيضاً كما هو الحال في وَزَنَ وَيَزُنُ وَزَنًا ، إلا أن الاستعمال هجرَ الماضيَ